● أخبار قصيرة

إيران تواصل شحن النفط من جزيرة خارك

لا تزال إيران تصدّر النفط الخام من محطتها الرئيسية في جزيرة خارك.
وشوهدت ثلاث ناقلات، إثنتان من ناقلات النفط الخام الضخمة وواحدة من طراز «أفراماكس»، راسية عند الأرصفة إلى الشرق والغرب من الجزيرة صباح الثلاثاء، وفقاً لصور الأقمار الاصطناعية من «سنتينيل هاب»، يمكن للسفن مجتمعة نقل حوالي ٥ ملايين برميل من النفط الخام.
وأظهرت صورة سابقة للجزيرة، التقطت يوم الخميس الماضي، أن الميناء لا يزال قيد الاستخدام.
تم دفع ناقلة نفط عملاقة واحدة إلى الرصيف الشرقي بواسطة قاطرتين، مع اقتراب أخرى من المحطة. وكانت ناقلة ثالثة أصغر حجماً أيضاً قبالة الرصيف.
وكانت التقديرات الأولية لصادرات إيران في سبتمبر من النفط الخام والمكثفات، وهو شكل خفيف من النفط المستخرج من حقول الغاز، هي الأعلى في ١٥ شهراً على الأقل. ومن المرجح أن يتم تعديل الرقم الأولي البالغ ١/٧٣ مليون برميل يومياً إلى أعلى مع ظهور المزيد من السفن في أنظمة التتبع الرقمية.

محافظة قم تتمتع بـ ٢٥ فرصة للاستثمار الأجنبي

أعلن مديرعام الشؤون الاقتصادية والمالية لمحافظة قم المقدسة (جنوب العاصمة طهران) أن هذه المحافظة لديها ٢٥ فرصة للاستثمار الأجنبي.
وأضاف مهدي فراهاني، في تصريح له، أن ٩ مشاريع من أصل ٢٥ فرصة استثمارية تتوزع في قطاع الخدمات، و٨ مشاريع في قطاع الصناعة، و٦ مشاريع في قطاع السياحة، ومشروعين في قطاع الزراعة.
وتابع: أن توفر ٢٥ أولوية استثمارية محددة، وخطط كفيلة بتسهيل دعم الاستثمار إلى جانب المواقع الجغرافية والثقافية والديموغرافية والدينية، جعل محافظة قم المقدسة تتمتع بمكانة متميزة في مجال الاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبي.

إيران تصدّر ٧٧ ألف طن من البيض

قال الرئيس التنفيذي لاتحاد مزارعي الدواجن: إنه تم تصدير ٧٧ ألف طن من البيض إلى الدول المستهدفة خلال الأشهر الستة الماضية.
وأوضح محمد مرادي: تم توفير البيض الذي تحتاجه البلاد لدرجة أن حجم إنتاج هذا المنتج يفوق خطة وزارة الجهاد الزراعي منذ عام ٢٠٢١. وأضاف: منذ بداية العام إلى اليوم تم تصدير ٧٧ ألف طن من البيض إلى الدول المستهدفة، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٣٥ ألف طن بنهاية العام.
ووفقاً له، يتم تصدير البيض دون توقف بناء على الإلتزامات تجاه البلدان المستهدفة بما في ذلك العراق وأفغانستان وثلاث دول أفريقية.

توقف تصدير النفط في مضيق هرمز.. كابوس مُرعب ينتظر العالم

الوفاق/وكالات

أدى تصاعد التوتر في غرب آسيا إلى إعادة أحد ممرات الطاقة الأكثر حيوية في العالم «مضيق هرمز» إلى واجهة الاهتمام العالمي مرة أخرى. تعرف هذه المنطقة بأنها نقطة استراتيجية نظراً لدورها في نقل النفط الخام حول العالم.
أعادت التطورات الأخيرة في المنطقة بعد العدوان الصهيوني الإجرامي على غزة ولبنان المخاوف إزاء أمن مضيق هرمز.
فأي اضطراب في تدفق النفط في هذا المضيق، نظراً لدوره الحيوي في نقل ٢١ مليون برميل من النفط يومياً إلى الأسواق العالمية، سيؤثر بشدة على الأسعار.
ويتوقع بعض المحللين أنه في حالة حدوث اضطرابات، قد تصل أسعار النفط إلى ٣٥٠ دولاراً للبرميل، وأي مشاكل في مضيق هرمز يمكن أن يكون لها آثار خطيرة على سوق الغاز الطبيعي السائل.
ووفقاً للإحصائيات التي نشرتها منظمة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، فإنه في عام ٢٠٢٢ مر عبر هذا المضيق حوالي ٢١ مليون برميل من النفط الخام يومياً، وهو ما يعادل ٢١٪ من تجارة النفط العالمية. ففي حال توقف أو تعطل تدفق النفط عبر هذا المضيق لأي سبب من الأسباب، فإن العواقب يمكن أن تظهر بسرعة في أسعار النفط العالمية.

السيناريو الأسوأ

أدى التوتر الأخير الذي خلقه العدو الصهيوني إلى جعل خطر تعطيل هذا المضيق أكثر واقعية. وبحسب آلان جولدر، محلل الطاقة في شركة وود ماكنزي، إذا تم إغلاق مضيق هرمز، فقد يصل سعر النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل.
وأشار جولدر إلى أن الأسواق العالمية لم تعكس بعد السيناريو الأسوأ المحتمل في الأسعار، وركزت اهتمامها فقط على الاحتمالات. وحذر من أنه إذا قررت إيران تعطيل حركة النفط عبر مضيق هرمز، فإن هذا الإجراء يمكن أن يرفع سعر النفط إلى ١٥٠ دولاراً للبرميل.

اللاعب الرئيسي في السوق

وتلعب إيران، إحدى أكبر منتجي النفط في العالم، دوراً رئيسياً في إمدادات الطاقة العالمية. وأي تعرض على البنية التحتية النفطية الإيرانية يمكن أن يؤثر بشكل خطير على الإمدادات العالمية.
ووفقاً للتقديرات، فإن حوالي ٣٪ من إمدادات النفط العالمية تأتي من إيران؛ وحتى إذا تم فرض عقوبات أكثر صرامة على هذا البلد، فإن هذا التخفيض في العرض يمكن أن يكون له تأثير كبير على الأسعار.
ووفقاً لسول كافانيك، أحد كبار المحللين في شركة MST Financial، فإن أي انقطاع في إنتاج النفط الإيراني يمكن أن يدفع سعر النفط بسرعة إلى ١٠٠ دولار أو أكثر. بالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات المتعلقة بمضيق هرمز، بسبب أهميته في تدفق النفط من منطقة الخليج الفارسي، يمكن أن يكون لها تأثيرات متعددة على الأسواق العالمية.
وحذر كافانيك من أنه إذا اضطربت حركة ناقلات النفط في هذا المضيق، فقد نشهد صدمة أكبر بثلاث مرات من أزمة النفط في السبعينيات، والتي يمكن أن ترفع سعر النفط إلى أكثر من ١٥٠ دولاراً. بدأت أزمة النفط في السبعينيات بسبب الحظر النفطي الذي فرضته الدول الأعضاء في «أوبك» على الدول الداعمة للكيان الصهيوني في حرب اكتوبر، وقد أدى هذا الحصار إلى ارتفاع أسعار النفط أربع مرات خلال فترة قصيرة من الزمن.
ووفقاً لتقارير منشورة، يعتقد بعض المحللين أنه إذا تعطل تدفق النفط في مضيق هرمز لفترة طويلة من الزمن، فإن سعر النفط قد يصل إلى ٣٥٠ دولاراً للبرميل، علماً أنه من المتوقع أن ينخفض هذا السعر إلى أقل من ٢٠٠ دولار بمجرد بدء إعادة فتح المضيق مجدداً.

يعتقد المحللون أنه إذا تعطل تدفق النفط في مضيق هرمز لفترة طويلة من الزمن، فإن سعر النفط قد يصل إلى ٣٥٠ دولاراً للبرميل

سوق الغاز

بالإضافة إلى النفط، يلعب مضيق هرمز أيضاً دوراً مهماً في تصدير الغاز الطبيعي المسال. وتنقل قطر، التي تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، أكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية لهذا المنتج إلى الأسواق العالمية عبر مضيق هرمز.
وأي انقطاع في تدفق الغاز الطبيعي المسال من هذه المنطقة، خاصة في فصل الشتاء عندما يزداد الطلب على الغاز، يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على أسواق الغاز.
ووفقاً لوارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع في بنك ING، فإن أي اضطراب في مضيق هرمز يمكن أن يؤدي إلى صدمات شديدة في أسواق الطاقة العالمية.
وشدد باترسون على أن انقطاع تدفق النفط والغاز من منطقة الخليج الفارسي يمكن أن يرفع الأسعار إلى مستويات قياسية جديدة ويسبب أزمة في الأسواق العالمية. وبالنظر إلى الوضع الحالي في غرب آسيا والأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، فإن أي اضطراب في هذه المنطقة يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على أسواق الطاقة العالمية، وبينما يراقب المحللون التطورات عن كثب، لا تزال هناك مخاوف بشأن صراع أوسع نطاقاً وتأثيره على إمدادات النفط والغاز من منطقة الخليج الفارسي.

سيؤدي إلى نتائج مفيدة لجميع الأطراف

رغبة إيرانية في الحصول على صفة المراقب في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

ترغب الجمهورية الإسلامية في الحصول على صفة دولة المراقب في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج مفيدة لجميع الأطراف.
وانعقد المنتدى الاقتصادي الدوري للاتحاد الاقتصادي الأوراسي يومي ٣٠ سبتمبر/ أيلول و ١ أكتوبر/ تشرين الأول في يريفان بأرمينيا، وكانت إيران الضيف الخاص لهذا الاجتماع.
ناقش وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني محمد أتابك، والوزير المسؤول عن التجارة في اللجنة الاقتصادية الأوراسية أندريه سلبنيف، سبل توسيع التعاون الاقتصادي في اجتماع على هامش منتدى الأعمال الأوراسي في أرمينيا.
وأفادت هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية أن الجانب الإيراني أكد في هذا الاجتماع على ضرورة إنشاء شركة تأمين تابعة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي لتوفير الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالصادرات الفنية والهندسية الإيرانية إلى المنطقة.
كما ناقش الجانبان زيادة التجارة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي وتنفيذ إتفاقية التجارة الحرة.
وكانت توحيد معايير الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع إيران لتسهيل الصادرات إلى الاتحاد النقطة المحورية للمفاوضات.
ودعا محمد أتابك، في هذا الاجتماع، أندريه سلبنيف لزيارة الجولة الثالثة من معرض أوراسيا في إيران.

رغبة إيران في الحصول على صفة المراقب

في أوائل أكتوبر، ذكرت صحيفة «أستانا تايمز» أن إيران مهتمة بالحصول على صفة دولة مراقب في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وأضافت: أن قرار منح مثل هذه الصفة لشريك أجنبي سيتم اعتماده من قبل رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في اجتماع المجلس الاقتصادي الأوراسي الأعلى.
وتوصلت إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلى إتفاقية تجارية تفضيلية في عام ٢٠١٨، والتي بموجبها تخضع حوالي ٨٦٢ سلعة حالياً للتعريفات التفضيلية، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩.
وفي وقت لاحق في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣، وقع الجانبان أيضاً إتفاقية التجارة الحرة (FTA) خلال قمة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في سانت بطرسبرغ بروسيا.
وتوقع أحد أعضاء غرفة التجارة المشتركة بين إيران وروسيا أن يتم تبادل أكثر من ٨٨٪ من السلع بين إيران ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بدون تعريفات جمركية بعد دخول إتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ.
وقال كامبيز ميركريمي: إن إتفاقية التجارة الحرة بين البلدين من المتوقع أن تسهل وصول المصدرين إلى السوق المستهدفة.

تصدير ٨١٤ ألف طن من السلع للاتحاد الاقتصادي الأوراسي

من جانبه، أكد مشرف مصلحة الجمارك في محافظة مازندران (شمال البلاد) أن ٨١٤ ألف طن متري من السلع غير النفطية تم تصديرها من محافظة مازندران في الأشهر الستة الأولى من العام الإيراني الحالي (يبدأ في ٢١ مارس ٢٠٢٤).
وأضاف أمير جمشيدي: أن ٨١٤ ألف طن متري من السلع غير النفطية، بقيمة تزيد عن ٢٦٠ مليون دولار، تم تصديرها من هذه المحافظة الشمالية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي من ٢١ مارس إلى ٢١ سبتمبر ٢٠٢٤، مما يدل على نمو بنسبة ستة في المائة مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي. وأضاف: أن قيمة التجارة الخارجية في مصلحة الجمارك في محافظة مازندران إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي تجاوزت ٢٦٠/٩٣ مليون دولار.

من المقرر أن يقام المعرض الأوراسي الدولي الثالث في إيران في أرض المعارض الدولية الدائمة بطهران في الفترة من ٣ إلى ٦ ديسمبر

طهران تستضيف المعرض الأوراسي الثالث

ومن المقرر أن يقام المعرض الأوراسي الدولي الثالث في إيران في أرض المعارض الدولية الدائمة بطهران في الفترة من ٣ إلى ٦ ديسمبر.

ويوفر الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، ويتبع سياسة منسقة ومنسجمة وموحدة في القطاعات التي تحددها المعاهدة والإتفاقيات الدولية داخل الاتحاد.
الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، هي: جمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروسيا وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان والاتحاد الروسي.
وتم إنشاء الاتحاد بهدف ترقية شاملة ورفع القدرة التنافسية والتعاون بين الاقتصادات الوطنية، وتعزيز التنمية المستقرة لرفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء.

تقديم الخدمات إلى قيرغيزستان في مجال صناعة المياه والكهرباء

في سياق آخر، أعلنت وزارة الطاقة عن قد عقد اجتماع افتراضي بين وزارتي الطاقة الإيرانية القرغيزية لتطوير التعاون في مجال الطاقة بحضور مسؤولي البلدين.
وقال رئيس المركز الدولي التابع لوزارة الطاقة الإيرانية في هذا اللقاء: إن إيران تمتلك أعلى مستوى من المعايير الدولية بين دول العالم فيما يتعلق بصناعة المياه والكهرباء. وأشار مجتبى أكبري إلى أن إيران تتعاون مع العديد من دول الجوار ودول أفريقيا وأمريكا الجنوبية في تقديم الخدمات الفنية والهندسية، وهذه الخدمات مشهورة في هذه الدول.